الأمم المتحدة

A/64/117/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
9 September 2009
Arabic
Original: Spanish

الدورة الرابعة والستون

البند ٩٦ (م) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات ٢

إسبانيا ٢

كوبا ٥

* A/64/150.

** وردت المعلومات المضمّنة في هذه الوثيقة بعد تقديم التقرير الرئيسي.

230909 230909 09-50561 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]
[٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

١ – غيّر القرن الحادي والعشرون النظرة الجماعية للأمن الدولي ومفهومه. وتضافرت جهات فاعلة وتحديات وتهديدات جديدة زادت من عدم اليقين والتعقيد اللذين يكتنفان عصرنا هذا، فوضعت الأمن ضمن أولويات المجتمع الدولي.

٢ – ويتفق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والاستراتيجية الأمنية الأوروبية، على اعتبار انتشار هذه الأسلحة ووسائل إيصالها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ولا تجهل إسبانيا هذا التهديد، وتواجه هذا التحدي بعزم وثبات باستخدام جميع الأدوات والسياسات المتاحة واتباع نهج متعدد الأطراف على وجه التفضيل.

٣ – وتطور مفهوم الأمن بفعل انتهاء الحرب الباردة وسقوط جدار برلين والهجمات الوحشية التي تعرضت لها نيويورك ومدريد ولندن، من بين مدن أخرى، إضافة إلى غير ذلك من أحداث شهدها تاريخنا الحديث. فقد تغيرت صياغة هذا المفهوم. وباتت مفاهيم مثل الردع أو التدمير المتبادل المؤكد تنطوي اليوم على محتوى جديد ومدلولات جديدة.

٤ – وتتطلب هذه الحقائق المستجدة حلولا تشارك فيها أطراف متعددة، وإرادة سياسية وتسويات لإحراز نتائج جوهرية تسهم في تحقيق السلم والاستقرار الدوليين.

٥ – وفي عالم مترابط تسوده العولمة، يمثل الأمن قيمة تصبو إليها الدول والمؤسسات والأقاليم والمجتمعات المحلية، وبالدرجة الأولى المواطنون. وانعدام الأمن في عصرنا هذا لا يتأتى حصرا من الدول المعتدية، بل أيضا من جهات من غير الدول ومنظمات إرهابية أو إجرامية أخرى. ويعرقل تدهور الأوضاع الأمنية تنمية الدول والشعوب، لأن العنف يحرم الإنسان من الحق في التقدم، وهو أمر لا غنى عنه لممارسة الحرية والنهوض بحقوق الإنسان وبالقيم الديمقراطية.

٦ – وتحدد الاستراتيجية الأمنية الأوروبية خمسة تهديدات رئيسية هي: انتشار الأسلحة ولا سيما أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والدول المنهارة، والنزاعات الإقليمية، والجريمة

المنظمة التي تشمل اليوم شبكات الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة أو أنشطة إجرامية أخرى. وليس من الضروري التأكيد على تأثير الأسلحة التقليدية ودورها في إذكاء نار الأزمات والعنف. فنحن جميعا ندرك هذه التهديدات التي يصعب في حالات كثيرة تحديدها وعزلها والتصدي لها، بسبب انغلاق الأوساط الإجرامية وقدرتها على الابتكار. وتتطلب درجة تعقيد التهديدات المذكورة حلولا شاملة ومنسقة، أي جهودا مشتركة يبذلها المجتمع الدولي للقضاء عليها.

٧ - وعلى صعيد الانتشار، تتمثل إحدى المشكلات الرئيسية بالتحديد في تعدد المعاهدات والاتفاقات ونظم الرقابة المتوافرة، وفي ضرورة تنسيق تنفيذها ومعاييرها، وهذا ليس دائما بالأمر السهل. ومع أنها جميعا، من حيث المبدأ، تضم بلدانا ذات تفكير مماثل، ومع أنّ مكافحة الانتشار تمثل الآن، وبشكل مطرد، هدفا للمجتمع الدولي، فإن عدم انضمام جميع الدول إليها وعدم انطباق نفس معايير القبول والمشاركة فيها على الجميع، يخلقان مشاكل يصعب حلها في بعض الأحيان. ومع ذلك، أُحرز تقدم وتغيّر في المواقف يسمحان لنا على الأقل بألا نكون متشائمين في هذا المجال.

٨ - وتقودنا هذه الأفكار إلى التساؤل عن كيفية مواجهة هذه التحديات وعن ماهية الوسائل الضرورية والأكثر فعالية للتصدي لها. ومما لا شك فيه أنّ هذه المواجهة تتطلب استراتيجية متعددة الاختصاصات تشمل مجالات التعاون بين الحكومات، وتطوير أدوات مشتركة للرصد والمتابعة، وتبادل المعلومات، ووضع ضوابط جديدة أو تحديث الضوابط القديمة. وأما أبعادها فتشمل نظم الدفاع الوطنية، وتعزيز الصكوك والمنظمات المتعددة الأطراف، والتعاون من أجل التنمية، والقضاء على الاتجار غير المشروع، ومجموعة أخرى من المسائل.

٩ - ويتعين علينا تقديم حلول فعالة لمكافحة المخاطر التي تهدد الأمن الدولي. والسبيل الأنسب إلى ذلك هو الاتفاق السياسي والدبلوماسي، الذي ينبغي أن ينعكس في اتفاقات ملزمة قانونا بشأن نزع السلاح والحد من التسلح.

١٠ - وإسبانيا بلد ملتزم بالنظام المتعدد الأطراف لعدم الانتشار ونزع السلاح؛ وقد وقّعت جميع الاتفاقات الدولية التي تشكل الإطار القانوني والتنظيمي له، وتتبع سياسة نشطة وطموحة وثابتة في الدفاع عن فعاليته وبغية تحقيق هدف واضح يتمثل في إسباغ نطاق عالمي على المعاهدات الرئيسية في هذا الصدد.

١١ - وعلاوة على ذلك، تشارك إسبانيا بقوة في تعزيز عمليات السلام وتنشيط النظام المتعدد الأطراف وتجديده لتحويله إلى أداة لتحقيق السلام والاستقرار والرقي والتقدم.

ويتطلب ذلك تخفيض الأسلحة والحد من التسلح، وتعزيز الدعم المقدم لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح، لأننا بذلك فقط سنقترب من تحقيق الحلم المتمثل في إقامة سلام يمتد من إشاعة الأمن والتعايش بين الثقافات إلى تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة لكوكبنا هذا ومعالجة أوجه التفاوت في ظل العولمة.

١٢ - ويمثل وجود نظام فعال متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، قائم على وفاء الدول فعليا بما يقع على عاتقها من التزامات، الضمانة الأساسية لتحقيق هذين الأمرين. وهذا النهج المتعدد الأطراف لا يزيد من فعالية النظام فحسب بل يضفي أيضا قدرا كبيرا من المشروعية عليه.

١٣ - ومن الضروري تعزيز فعالية النظام الدولي الذي يقتضي، لكي يستمر على مصداقيته، صكوكا أكثر اتساقا وقدرا أكبر من الالتزام السياسي ومزيدا من الاتفاقات الملزمة قانونا. وينبغي أن يتطلب النظام الوفاء بالالتزامات المقطوعة من جانب الدول والترويج لنظم تحقق صارمة وشفافة تقبلها الدول كافة. ومن الضروري أيضا تعزيز القدرة على التوافق من أجل وضع أطر قانونية تتيح إحراز تقدم حقيقي نحو تحقيق السلام والأمن والتعاون والرقي في العالم. وفي هذا الصدد، يكتسي إقرار جدول أعمال لمؤتمر نزع السلاح مؤخرا قدرا بالغا من الأهمية لتفعيل هذا المنتدى الهام المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

١٤ - ويجب على إسبانيا، بصفتها جهة فاعلة عالمية وأوروبية، أن تلتزم التزاما راسخا بالإصلاحات التي تدخل على تعددية الأطراف، الأمر الذي يتطلب منا تعزيز المشاركة في تحديث العلاقات الدولية وآلياتها ومؤسساتها.

١٥ - ولا بد لاعتماد سياسة مسؤولة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح من إيجاد نظام متعدد الأطراف يتسم بالفعالية، ولذلك يتعين اتخاذ التدابير التالية:

- البحث عن حلول سياسية عالمية لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة التقليدية، وردعه وكبحه؛
- إدماج سياسة عدم الانتشار ونزع السلاح في السياسة الأمنية العامة؛
- بحث إمكانية إدراج ''بنود عدم الانتشار'' في العلاقات الثنائية والإقليمية؛
- تشجيع إضفاء الطابع العالمي على المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والنظم الدولية، والدفاع عنها وتعزيزها؛
- تعزيز دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

- تعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني؛
- تعزيز فعالية آليات التحقق من خلال توفير الدعم السياسي والاقتصادي والتقني لها وزيادة وتعميق تدخلاتها؛
- تعزيز آليات مراقبة تصدير واستيراد العتاد الدفاعي والسلع ذات الاستخدام المزدوج وزيادة عدد أعضائها؛
- تعزيز تبادل المعلومات على الصعيد الدولي؛
- تعزيز المساعدة التقنية بين الدول والتعاون الإنمائي؛
- تشجيع التجارة المشروعة والمسؤولة في العتاد الدفاعي والتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج ومنع الاتجار غير المشروع بها؛
- تيسير التعاون بين الإدارات والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مع مؤسسات القطاع الصناعي التي تشاطر الهدف نفسه.

١٦ - ويمثل اعتماد نظام فعال متعدد الأطراف السبيل الوحيد لكفالة التصدي بنجاح للخطر المحدق بالسلم والأمن الدوليين والمتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيره من العوامل من قبيل الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والدول المنهارة، والنزاعات الإقليمية.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩]

ملاحظات كوبا استنادا إلى الفقرة ٨ من منطوق القرار ٦٣/٥٠ المعنون ”تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار“

١ - تؤكد كوبا من جديد المعايير التي عرضتها في ردودها السابقة المقدمة إلى الأمين العام وفقا للولاية المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة، المتعلقة بتعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

٢ - ويعزز الوضع الدولي المعقد وضرورة التصدي سوية للمشكلات الملحة التي تواجهها البشرية، أهمية تعددية الأطراف بصفتها الخيار الأسلم لمواجهة التهديدات الجديدة في مجال

نزع السلاح وعدم الانتشار، مع التأكيد في الوقت نفسه على مدى ملاءمة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الشأن.

٣ - ويزيد من قيمة تعددية الأطراف تعثر المفاوضات منذ عدة سنوات في إطار الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح بسبب غياب الإرادة السياسية لدى بعض الجهات الفاعلة. وفي الماضي، أدت الجهود المتعددة الأطراف التي بذلها أعضاء المجتمع الدولي إلى اعتماد وتنفيذ صكوك دولية هامة مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، اللتين تلزمان، نصا وروحا، الدول الأطراف فيهما على الإزالة الكاملة لفئتين من أسلحة الدمار الشامل.

٤ - ولحسن الحظ، تلاحَظ خطوات واعدة في إطار مؤتمر نزع السلاح الذي تمكن مؤخرا من اعتماد برنامج عمله، بعد أكثر من عشر سنوات من عدم التوصل إلى اتفاق.

٥ - وتشكل الإجراءات الانفرادية التي تروج لها بعض البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والحد من التسلح، والرامية إلى إيجاد ''حل'' لمشاكلها الأمنية، تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين، وتقوّض الثقة في النظام الدولي وفي الأسس التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة نفسها، كما تقوّض مصداقية الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح.

٦ - وإنّ فشل التدخل العسكري في العراق الذي تم علنا ضد رأي المجتمع الدولي، مع ما أسفر عنه من آثار مدمرة، يؤكد من جديد قصور النزعة الانفرادية عن التصدي لمشكلات العالم المعاصر. أما البحث عن حلول متفاوَض عليها في إطار تعددية الأطراف، وضرورة التوصل إلى اتفاقات جماعية، فهما السبيل الوحيد لصون السلم والأمن.

٧ - وقد أظهرت الممارسة أن الهدف المتمثل في نزع السلاح والحد من التسلح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل لن يتحقق من خلال تطبيق التدابير الانفرادية وإقامة التحالفات الاستراتيجية للتوصل إلى اتفاقات متفاوَض عليها خارج الأطر المتعددة الأطراف المعترف بها دوليا، أو عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ولا تزال تعددية الأطراف والحلول المتفاوَض عليها عبر الهيئات التي أنشئت لهذا الغرض ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، تشكل السبيل الوحيد المناسب لتسوية المنازعات.

٨ - ومن الضروري مرة أخرى التأكيد مجددا على الصلاحية المطلقة للدبلوماسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، والتصميم على تعزيز تعددية الأطراف بصفتها المبدأ الأساسي للمفاوضات في هذا المجال.

٩ - وتؤكد كوبا مجددا التزامها تعزيز وحماية وتوطيد تعددية الأطراف وعملية صنع القرار المتعددة الأطراف من خلال الأمم المتحدة ومع التقيد الصارم بميثاقها وبالقانون الدولي، من أجل إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب وعادل ومنصف، وإقامة حكم ديمقراطي عالمي بدلا من إقامة نظام قائم على احتكار النفوذ من قبل حفنة من الأقوياء.